التدخلات الدولية في القضية الكردية

م.و. عمر عبدالله عفتان
كلية بلاد الرافدين الجامعة

يعتبر العامل الخارجي من أكثر العوامل تأثيرًا على علاقة الإقليم بالحكومة المركزية، وذلك من خلال ما قدمته هذه الأطراف الخارجية من دعم للحركة الكردية للوقوف بوجه الحكومة المركزية والمطالبة بحقوقها القومية وكان الهدف من هذا الدعم هو إضعاف العراق وتجزئته واستنزاف موارده البشرية والمادية في حروب داخلية طويلة الأمد ، وانقسم هذا الدعم الخارجي إلى الدعم الدولي والمتمثل بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

Abstract

The external factor is considered one of the most influencing factors on the region's relationship with the central government, through the support provided by these external parties to the Kurdish movement to stand up to the central government and demand its national rights. The aim of this support is to weaken Iraq, its fragmentation, and the depletion of its human and material resources in long-running internal wars. And this external support was divided into the international support represented by the United States, Britain and France.

الكلمات المفتاحية: التدخل– القضية الكردية–الحكومة المركزية–القومية–الحقوق

المقدمة

يعتبر العامل الخارجي من أكثر العوامل تأثيرًا على علاقة الإقليم بالحكومة المركزية، وذلك من خلال ما قدمته هذه الأطراف الخارجية من دعم للحركة الكردية للوقوف بوجه الحكومة المركزية والمطالبة بحقوقها القومية وكان الهدف من هذا الدعم هو إضعاف العراق وتجزئته واستنزاف موارده البشرية والمادية في حروب داخلية طويلة الأمد ، وانقسم هذا الدعم الخارجي إلى الدعم الدولي والمتمثل بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إذ سنتحدث في هذا البحث عن اثر العامل الخارجي على علاقة الإقليم بالحكومة المركزية، وقبل الحديث عن أهم الأطراف الخارجية المؤثرة على هذه العلاقة سنخصص المطلب الأول للحديث عن التدخل بشؤون الدول بحجة التدخل الإنساني وكيف أن هذا التدخل برز القضية الكردية بصورة واضحة وجلي ، وفي المطلب الثاني سنركز على التدخلات الدولية وتأثيرها على علاقة الطرفين ببعضهما البعض.

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

تمثل القضية الكردية تحديًا حقيقيًا للحكومات العراقية المتعاقبة ، ولقد اختلفت سياسات النخب الحاكمة في معالجة هذه القضية ، فاستخدمت أسلوب الاحتواء تارًة واستخدمت أسلوب القمع تارًة أخرى ، خوفًا من انفصال الأكراد وتشكيل حكومة مستقلة عن المركز، وعلى الرغم من المكانة والصلاحيات التي حظي بها الأكراد بعد احتلال العراق والتي أعطت وزنًا ودفعًا قويًا للقضية الكردية إلا أننا ما زلنا نلاحظ أن هناك خلافات واسعة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية

وظهر عندنا عدة تساؤلات هي:

- كيف اثر العامل الخارجي على علاقة الإقليم بالحكومة المركزية ، سوا ء العامل الدولي أو الإقليمي ؟.
- كيف اثر احتلال العراق على بروز القضية الكردية ومن ثم مكانة الأكراد على

الساحة العراقية ؟.

تكمن أهمية الدراسة في الاعتبارات التالية:

١ –تعد القضية الكردية من أكثر القضايا حساسية بالنسبة للحكومات المتعاقبة والتي أخذت وقتًا وجهدًا كبيرين من اجل حلها بطريقة سواء كانت سلمية أو غير سلمية ، وان هذه القضية لا زالت محل جدل وخلاف بين الحكومة المركزية العراقية وإقليم كردستان.

المنهج التاريخي : حيث سنستخدم هذا المنهج من اجل تتبع تطور علاقة الإقليم بالحكومات المركزية المتعاقبة ، والمراحل التي مرت بها ، واهم الظروف التي ساعدت على ظهور حكومة كردية بعد ذلك.

٢ –منهج التحليل النظمي : وهو المنهج الذي يبين مدى استجابة الحكومات العراقية المتعاقبة لمطالب الأكراد ، ومن ثم التوصل إلى نتيجة هل استطاع النظام السياسي العراقي أن يعالج هذه المشاكل العالقة بين الطرفين وخاصة بعد الاحتلال.

٣ –المنهج الاستقرائي التحليلي : والذي يعتمد على استقراء الأحداث ومن ثم تحليلها من اجل الوصول إلى نتائج دقيقة وواضحة في موضوع الدراسة.

المطلب الأول: مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية للدول

لقد تعددت مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت أسماء عدة وذلك لإضفاء صفة الشرعية على عملية التدخل ، والتذرع بذرائع تعفي الدولة المتدخلة في شؤون غيرها من المسؤولية والمسائلة القانونية ، ولقد اختلفت مظاهر التدخل فمنه التدخل الإنساني، وهناك التدخل الإيديولوجي ، وأيضا التدخل الاقتصادي ، والذي يهمنا في الموضوع هو التدخل الإنساني.

لقد ثارت نقاشات واسعة في المحافل السياسية والقانونية الدولية عن تطور مفهوم التدخل الدولي المبرر بمنطلقات إنسانية أو ما يطلق عليه التدخل الإنساني ، ذلك المفهوم

الذي يهتم بتبرير التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما على أساس إنساني ، سواء جاء مثل هذا التدخل من جانب منظمة دولية أو إقليمية ، أو اخذ شكل التحالف الذي يجمع بين الدول أو حتى من جانب دولة واحدة فقط ، واخذ هذا المفهوم اهتمامًا كبيرًا في الساحة الفكرية والتطبيقية لاسيما في ظل تزايد دور المساعدات الإنسانية مع تعدد أشكالها ، مما يوحي بأن مبدأ التدخل الإنساني قد بدأ يحظى بتأييد المجتمع الدولي[1]. والأكثر خطورة عَلى المسرح السياسي الدولي ، هو ما يسعى إليه الفقه الدولي المعاصر وما يقدمه من آراء وبحوث ودراسات إلى المنظمات الدولية والتي تدفع جميعًا باتجاه إبراز وإجازة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول تجاوزًا لسيادتها ، وتحت شعارات تتنوع حسب الظروف مثل منع المنازعات الإثنية ، والدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات ، أو الحماية من الكوارث الطبيعية، أو المجاعات أو غيرها من مبررات التدخل[2].

ولقد تصاعدت وتيرة التدخل منذ بداية التسعينيات لاسيما في ظل تقارير الأمين العام للأمم المتحدة التي تروج للحق في التدخل ، بل إن هذه المواقف – أي موقف الأمين العام –قد مورس فعً لا في القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن تجاه الكثير من القضايا الدولية والتي أباحت حق التدخل الإنساني مثلما حدث في التدخل الغربي الأمريكي في شمال العراق ، طبقًا للقرار ٦٨٨سنة ١٩٩١م، والتدخل الأمريكي في الصومال وهاييتي[3]، إن النتائج التي تمخضت عن الحرب الأمريكية ضد العراق في عام ١٩٩١ كانت قد شكلت الفرصة الذهبية للولايات المتحدة الأمريكية لممارسة المزيد من الضغوطات

[1] باري بلشمان ، " قضية التدخل "، ترجمة سوسن حسين ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ٢٥٩.

[2] عزيز رياض هادي ، " العالم الثالث والنظام الدولي الجديد " ، في : باسل البستاني وآخرون ، النظام الدولي الجديد آراء ومواقف ، دار الشؤون الثقافية العام، بغداد، :١٩٩٢ ، ص ٢١٠.

[3] د .دهام محمد دهام العزاوي ، الأقليات والأمن القومي العربي – دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل للنشر، عملن، ٢٠٠٣، ص١٧٢.

والابتزازات السياسية تجاه العراق ، باستخدام قضايا حقوق الإنسان وحماية الأقليات كوسيلة من وسائل التدخل في شؤونه الداخلية ، فقد دفعت الولايات المتحدة وبالتنسيق مع فرنسا مجلس الأمن إلى إصدار القرار ٦٨٨ لسنة ١٩٩١م، بدعوى حماية الأكراد العراقيين من الحكومة العراقية . وقد شكل هذا القرار فرصة مناسبة للولايات المتحدة لتدويل المشكلة الكردية واستخدامها كورقة ضاغطة باتجاه العراق ، مما خلق وضعًا انفصاليًا أثر في وحدة العراق وسيادته الوطنية واستقراره السياسي[٤]، إذ بدت مسألة الحكومة المركزية والبرلمان وحماية الأكراد أمرًا معلقًا بين أيدي الدول الكبرى ، لذلك كان التدخل في شمال العراق يمثل مصدرًا لاستتراف العراق والأكراد معًا من جراء تضارب المصالح والاستراتيجيات الدولية في منطقة حساسة للغاية[٥] وبذلك ربما تكون مسألة تدخل القوى الغربية لإيجاد مناطق أمنة لحماية الأكراد في العراق

والأقليات الأخرى قد أرست سابقة جديدة لها نتائج بعيدة المدى بالنسبة للمفاهيم التقليدية لسيادة الدولة[٦].

إن خطورة القرارات الدولية المتعلقة بالتدخل الإنساني تكمن في خضوعها للمنطلقات السياسية والمصلحية للدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من خضوعها للمعايير الإنسانية أو الموضوعية المتعلقة بالمجتمع الدولي ، لاسيما في ظل سيادة الاتجاه الغربي على تفسير القانون الدولي المتعلق بمسائل

---

[٤] دهام محمد دهام العزاوي ، الأقليات الإثنية في العالم الثالث والتدخل الدولي ، مرجع سابق ، ص ١٤٦.

[٥] معمر فيصل سليم خولي ، التدخل الدولي الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة : دراسة حالة العراق ١٩٩١ ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٣.

[٦] فيبي مار و وليم لويس ، امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، ترجمة عبدالله جمعة الحاج ، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، ١٩٩٦ ، ص١١٢..

الحماية الدولية لحقوق الإنسان[٧].

إن الأمر الأكثر خطورةً في موضوع التدخل الإنساني ، هو ما بدأ الترويج له من آليات جديدة للتدخل في الشؤون الداخلية عبر الترويج لمفاهيم جديدة مثل حق تقرير المصير للأقليات ، ومحاولة منحها الاستقلال على حساب الكيان السياسي للدول القائمة ، فضً لا عن مفاهيم أخرى لا تقل خطورةً مثل مفهوم الأمة الإثنية وكذلك الديمقراطية الإثنية ، فمفهوم الأمة الإثنية يعني إن الأقلية تشكل بذاتها امة مستقلة ، وبالتالي فمن المستحسن أن يسمح لإفرادها بالعيش ضمن إطار الدولة، وان لم يسمح لهم بذلك فينبغي أن يحصلوا على استقلال ذاتي شبه تام[٨].

كما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإشاعة مفهوم الديمقراطية الإثنية الذي يعني أن لكل جماعة أثنية الحق في التعبير عن ذاتها الخاصة ، وبأسلوب ديمقراطي من حيث استخدامها للغتها ودينها ومواريثها الثقافية ، ورغبتها في التعبير عن طموحاتها السياسية بتشكيلها للأحزاب القائمة على أساس اثني وترمي الولايات المتحدة الأمريكية من وراء تلك السياسة إلى تمزيق الدول وتفتيت الشعوب تحت أغطية شرعية لا تخلو من أغراض سياسية واضحة تتعلق بالمصلحة الأمريكية أولا، اذ يتم التمهيد لذلك من خلال قيام الولايات المتحدة بالتشهير ببعض الدول في ميدان حقوق الإنسان ، ونشر معلومات عن أوضاع حقوق الإنسان لفئات سكانية محددة في دولة معينة بصورة مبالغ فيها ، حيث ترد في تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية، ثم تقدم كمشاريع قرارات ضد هذه الدولة في لجان حقوق

---

[٧] د .محمد عبد الشفيع عيسى ، " كشف الغطاء عن الشرعية الدولية : من البعد القانوني إلى البعد السياسي، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد ٢٢٣ ،١٩٩٧ ، ص١٢٣.

[٨] محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاص ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص٢١.

الإنسان ويتم التركيز عادَّة على تلك الحالات التي تستثيراهتمام الرأي العام العالمي ، وتجذب اهتمامه ، حيث تستغل الجوانب السلبية منها[٩].

ولقد دعا ريتشارد نيكسون إلى ضرورة تعديل ميثاق الأمم المتحدة وبالشكل الذي يسمح بتثبيت نصوص جديدة تبيح التدخل الإنساني لحماية الأقليات ، فهو يشير في كتابه " امريكا والفرصة السانحة " إن ميثاق الأمم المتحدة قد أهمل حقوق الأقليات الوطنية مثال ذلك الأكراد ، ومواطنو التبت ، وعلى زعماء الدول الديمقراطية أن يقوموا بمعالجة هذا النقص بأسرع وقت[١٠]. وفي الاتجاه ذاته دعا السياسيين الغربيين إلى ضرورة تخليص الأمم المتحدة من حالة الجمود التي تعيشها وإعطائها دورًا اكبر في ميدان التدخل الإنساني للتعامل مع الصراعات الإثنية ، ومن خلال العمل العسكري الجماعي ، والتصريح باستخدام القوة إذا اقتضت الضرورة لفرض الشرعية الدولية[١١] ، حتى وان كان على حساب سيادة الدول وسلطانها الداخلي ، حيث يشير وزير الدفاع الايطالي الأسبق" فيرجينيو روينوني "في إحدى مقالاته المنشورة في احد الكتب العربية إلى القول " : تبين النظريات الحديثة وكذلك الرؤية الأكثر اتسامًا بطابع عالمي للمصادر المشتركة ولحقوق الإنسان الأساسية ، ضرورة وضع حدود معينة لمبدأ سيادة الدولة ولتجنب اللبس فان المسائل المتعلقة بالإكراه القانوني للدول فيما يمكن اعتباره شؤونًا داخلية ينبغي أن تزداد وضوحًا عن طريق إبرام اتفاقيات عامة والمطلوب توضيح ثلاثة حالات محتملة على الأقل:

١ –التدخل لأسباب إنسانية لمنع الانتهاك واسع النطاق لحقوق الإنسان.

---

[٩] باسيل يوسف ، " حقوق الإنسان والأمن القومي _ نحو الترابط الشمولي في البيئة الدولية الراهنة، مجلة شؤون سياسية ، بغداد، العدد،١٩٩٤ ، ص ١٣٠.

[١٠] ريتشارد نيكسون ، أمريكا والفرصة السانحة ، ترجمة احمد صدقي مراد ، دار الهلال ، القاهرة، ، ١٩٩٣ ،ص ١٥

[١١] عماد جاد ،" الأمم المتحدة بين التهميش والتفعيل "، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، العدد ١٤٢، . ٢٠٠٠، ص٢١٦.

٢ –التدخل لأسباب أمنية ، لوقف الاستعمال الوشيك أو المستمر لأسلحة الدمار الشامل.

٣ –التدخل لأسباب بيئية ، لوقف واحتواء إطلاق مواد تسبب أضرار شديدة وواسعة النطاق للمناخ والأرض والبحر[١٢].

الثاني المطلب: التدخلات الدولية في المسألة الكردية

أولا -التدخلات الأمريكية:

لم يكن للولايات المتحدة تطلعات تمتد خارج حدودها إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[١٣]، واقتصر هذا التطلع فقط على حماية مصالح رعاياها وحماية مصالحها التجارية ولقد قامت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط على ثلاث ثوابت أساسية وهي[١٤]:

١ –محاربة النفوذ السوفيتي.

٢ –ضمان امن إسرائيل وتفوقها العسكري.

٣ –حماية المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة.

لقد كانت حماية المصالح النفطية هي الهاجس الأكبر لصناع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وكان هم الولايات المتحدة أن تجد حارسًا لمصالحها النفطية في الوقت

---

[١٢] فيرجينيو رونوني ،" كيف تسهم في استقرار الشرق الأوسط " ، في : مجموعة باحثين ، ماذا بعد عاصفة الصحراء : رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣.

[١٣] خيرية قاسمية ، " تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي "، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٢٩، بيروت .١٩٨١ ، ص ٥٠ .

[١٤] د .كلوفيس مقصود ، " السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط " ، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد. ٢٠٧، ١٩٩٦ ، ص ٥٧ .

الذي لم تكن تحتمل فيه المنطقة العربية أي وجود أمريكي مباشر وخاصة في فترة المد القومي في ظل تنديد جمال عبد الناصر بالقواعد والتسهيلات الأجنبية في المنطقة.

لقد استغلت الولايات المتحدة الإرث الاستعماري الذي رسم الحدود بين الدول على أساس مصالح أجنبية دون الاكتراث بالواقع الديني أو العرقي أو اللغوي في منطقة الشرق الأوسط ، ووظفته في تأليب الأقليات على الدول المناوئة لسياستها ، وهو ما تم استخدامه مع أكراد العراق[١٥]. على الرغم من سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ ، وتعزز النفوذ السوفيتي في المنطقة بشكل كبير بعد نجاح ثورة تموز ، وعودة العلاقات العراقية السوفيتية وانسحاب العراق من حلف بغداد ، وتزايد نفوذ الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني داخل النظام الجديد ، ورغم التهديد الذي اخذ يشكله نظام عبد الكريم قاسم للمصالح النفطية الأمريكية في العراق ، إلا أن الولايات المتحدة امتنعت عن تقديم المساعدة للأكراد في تمردهم الذي بدأ ضد حكم عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ ، بسبب خشيتها من أن تغضب تلك المساعدة حليفتيها تركيا وإيران[١٦]، اللتان تشتركان مع العراق في سلبيات المسألة الكردية ، إلا انه مع سقوط عبد الكريم قاسم ومجئ عبد السلام عارف بتوجهاته القومية التي أربكت عملية الوصول إلى حل مرضي للمسألة الكردية ، وتصاعد موجة العداء مع إيران الشاه ، واندفاع الأخيرة ، للتحالف مع الكيان الصهيوني في دعم الحركة الكردية المسلحة ، لأضعاف العراق ، أخذت الولايات المتحدة تغير من سياستها باتجاهلا دعم الحركة الكردية ، لاسيما بعد أن أبدى قادة الحركة استعدادهم التام للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية[١٧].

---

[١٥] خليل إبراهيم محمود العبد الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ، ١٩٨٨ ص ٢٦٤.

[١٦] دهام محمد العزاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨.

[١٧] د .فاضل البراك ، البارزاني ... الأسطورة والحقيقة ، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٢٤٠.

ولقد تعزز الموقف الأمريكي بوصول حزب البعث إلى السلطة في العراق عام ١٩٦٨ وتبنيه للسياسات المناوئة للمصالح الأمريكية في المنطقة ، والملفت للنظر إن هذه السياسة الأمريكية الرامية إلى دعم أكراد العراق كان وراءها عدة أسباب وهي كالآتي[١٨] :

١ –الاتفاق الذي وقعه مصطفى البارزاني مع نائب الرئيس العراقي صدام حسين اتفاق ١١ مارس ١٩٧٠ اثر وساطة قام بها الاتحاد السوفيتي ،وتم منح الأكراد حكمًا ذاتيًا في منطقة صغيرة وذلك لأول مرة ، وربما لو استمر هذا الاتفاق لهدد مصالح أمريكا وإيران وإسرائيل على حد سواء لأنه كان سيتيح للعراق فرصة بناء قوته العسكرية المنهكة واقتصاده المفكك نتيجة حرب الاستنزاف مع الأكراد.

٢ –معاهدة الصداقة والتعاون التي وقعها العراق مع الاتحاد السوفيتي في ٩ أبريل عام ١٩٧٢.

٣ –تأميم العراق " شركة نفط العراق " التي تملكها شركات نفطية بريطانية وهولندية وأمريكية منذ فترة طويلة. لقد كانت زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون لإيران في أيار ١٩٧٢ ، حاسمة في تحديد طبيعة التوجه الأمريكي لدعم الأكراد ، ففي تلك الزيارة اتفق الشاه مع نيكسون على ضرورة مساعدة البارزاني ، حيث كان الهدف المشترك لكليهما يرمي إلى استنزاف قوة العراق وإشغاله ، وإنهاكه في حروب طويلة ودائمة ، وإضعاف قدرته على الاشتراك في نزاع مسلح جديد بين الكيان الصهيوني والأقطار العربية ، وصرف العراق عن عرقلة جهود إيران الرامية إلى لعب دور الشرطي في الخليج العربي[١٩].

ولدى عودة نيكسون إلى واشنطن في يوليو ١٩٧٢ ، وبعد اجتماعه مع لجنة الأربعين التي تضم ممثلين عن وكالة المخابرات الأمريكية وموظفين من البيت الأبيض ، ووزارتي

[١٨] عبد العزيز محمد العجمي ، القضية الكردية في العلاقات العربية التركية ١٩٩٠– ١٩٩٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ٦٢

[١٩] د .فاضل البراك ، مرجع سابق ، ص ٢٤

الدفاع والخارجية، فقد قرر الموافقة على مساعدة الأكراد، اذ تم اعتماد ستة عشر مليون دولار لتغطية نفقات الشحنة الأولى من الأسلحة الأمريكية للأكراد[٢٠].

كما تقرر أيضًا إرسال جون كونالي – الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للمالية إلى إيران لكي يتولى بنفسه إبلاغ شاه إيران بقرار الموافقة الأمريكية على مساعدة الأكراد ، وبقرار فتح الاعتماد لتغطية نفقات الشحنة الأولى ويبدو من ذلك إن هدف الولايات المتحدة من تقديم المساعدة للأكراد هو استمرار الحرب واستمرار نزيف الدم والموارد ، " فالمساعدة للأكراد ينبغي أن تكون مضبوطة عند حد معين لا تمكن الأكراد من تحقيق انتصار يضر بمصالح إيران ولا تمكن الجيش العراقي من سحق التمرد[٢١].

لقد انكشفت الأهداف الأمريكية تجاه المسألة الكردية وبشكل جلي في التقرير الذي أعدته اللجنة الخاصة التي شكلها الكونغرس الأمريكي برئاسة اوتيس بايك عضو الكونغرس الأمريكي للتحقيق في النشاط السري لأجهزة المخابرات الأمريكية حيث يقول " : إن هدف الولايات المتحدة من مساعدة الأكراد لم يكن تمكينهم من إحراز انتصار يمكن لهم من بعده أن يحصلوا ولو على حق الاستقلال الذاتي ، إن حصول الأكراد في العراق على هذا الحق يمكن أن يؤثر على أكراد إيران ، وهذا يسبب مشاكل للشاه ، وبالتالي فلقد كان المطلوب هو ضبط حد المساعدة للملا مصطفى بحيث يظل دائمًا على مستوى معين ، مستوى يستطيع عنده استنزاف قوة الجيش العراقي ، وإنهاك أسلحته وقيادته وأفراده ، وفي نفس الوقت مستوى لا يستطيع معه إحراز انتصار مؤثر يحقق الاستقلال ويؤثر على أكراد إيران[٢٢]. وفي اجتماع لجنة الأربعين في واشنطن برئاسة كيسنجر في مارس ١٩٧٥ سجلت لجنة بايك في تقريرها قول كيسنجر بالحرف في هذا الاجتماع " : إننا سوف نتخلى عن

[٢٠] .دهام محمد العزاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٦

[٢١] المرجع نفسه ، ص ١٤٠

[٢٢] محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ١٣٩.

الأكراد لكي نمكن العراقيين من أن يتفرغوا للسوريين ، لأن السوريين ، يرفضون الدخول في مفاوضات من اجل مرحلة ثانية من فض الاشتباك [٢٣].

لقد تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن القضية الكردية بعد أن حققت أهدافها، ولقد جاء هذا التخلي في إطار سياسة أمريكا تجاه العراق ، فسياسة واشنطن في تلك الفترة كانت تميل لجهة تعزيز موقف الشاه ضد العراق ، وتجلت هذه النتائج بموافقة العراق على شروط إيران مقابل سحق الحركة الكردية ، ووجد النظام العراقي نفسه مجبرًا على الذهاب إلى واشنطن والاستعداد للمقايضة ، حيث وافقت الولايات المتحدة على سحق الحركة الكردية المسلحة مقابل تنازل الحكومة العراقية عن جزء من شط العرب لإيران ، وجاءت اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مطابقة لهذه المساومة[٢٤] ، ورغم انهيار الحركة الكردية المسلحة ، إلا أن التدخلات الأمريكية لم تنته ، فرغم تخلي الولايات المتحدة عن قادة الحركة الكردية إلا أنها احتضنتهم في واشنطن وفسحت لهم المجال لممارسة نشاطاتهم السياسية بحرية كاملة[٢٥].

وظلت الولايات المتحدة تستخدم الورقة الكردية دائمًا كورقة ضغط وسلاح ذو حدين في تعاملها مع كل من أكراد العراق وتركيا ، فلقد تبنت واشنطن الموقف التركي من الأكراد الأتراك ، لتحقيق الأهداف الأمريكية ، مثلما اعتمدت في السابق على شاه إيران لتحقيق أهدافها ، ففي حين استمرت الولايات المتحدة بالتلويح بالورقة الكردية في العراق وإدانة النظام العراقي لقمعه الأكراد ، فقد اعتبرت المقاومة الكردية المسلحة في تركيا " إرهابًا ينبغي القضاء عليه[٢٦]. عادت السياسة الأمريكية إلى استخدام الورقة الكردية بشكل اكبر

---

[٢٣] المرجع نفسه ، ص ١٤٠

[٢٤] فائق محمود ، " العراق وسياسة الاحتواء الأمريكية " ، مجلة دراسات عراقية ، بغداد ، العدد 3. يوليو ١٩٩٧ ، ص ٥٢

[٢٥] احمد ناجي قمحة ، " أكراد العراق... الواقع والمستقبل " ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام، القاهرة(، العدد.١٢٦، ١٩٩٦، ص١٣٣.

[٢٦] أسامة مخيمر ،" علاقة الأكراد بالولايات المتحدة " ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، العدد ١٣٥، .يناير ١٩٩٩ ، ص ١٤٣.

ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية ، وبعد عدة ضربات وجهتها قوات التحالف الدولي ضد العراق ، فقد بدا العراق وكأنه ينهك وبأنه غير قادر على إخماد انتفاضة داخلية ، وبدأت وكأنها الفرصة السانحة التي انتظرها الأكراد للتمرد على السلطة وبتشجيع من الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب آنذاك ، فكانت انتفاضة مارس ١٩٩١ الكردية التي سحقها الجيش العراقي بقوة ، وأدارت الولايات المتحدة ظهرها للأكراد ولم تساعدهم عسكريًا[٢٧]. وبالفعل قام الأكراد بتمردهم عام ١٩٩١ على أساس الضعف الذي أصاب النظام العراقي اثر الضربات الموجهة إليه ، على أمل الدعم الأمريكي لهم وإمكانية البدء في تحقيق حلمهم في إقامة دولة كردستان ، يكون شمال العراق نواتها ، أو على اقل تقدير الحصول على الحكم الذاتي الكامل[٢٨]. وبالرغم من دعوة الولايات المتحدة الأكراد إلى التمرد إلا أنها لم تتدخل عسكريًا لمساعدتهم ، بل اكتفت بمساعدتهم في الكارثة التي المت بهم عن طريق عملية إنسانية لمساعدة اللاجئين الأكراد على الحدود العراقية التركية وكذلك العراقية الإيرانية ، وأكثر شئ قدمته الولايات المتحدة للأكراد في تلك الفترة هو توجيه تحذير في ابريل ١٩٩١ للعراق بالامتناع عن القيام بأي نشاط حربي في المنطقة التي لجأ إليها الأكراد[٢٩].

ان هذا التحول في موقف الإدارة الأمريكية لم يكن ناتجًا عن اقتناعها بحماية الأكراد أو عن أي سبب إنساني آخر حسب تصريحاتها ، فالوقائع تشير إلى أن الهدف الأمريكي هو سياسي فقد تم استخدام الورقة الكردية على المدى الطويل ، حيث أوجدت وصفًا اسمه " شمال العراق " خارج السيادة الوطنية العراقية ، وفي الوقت الذي يمنع فيه أي نشاط

[٢٧] سعد البزاز ، الأكراد في المسألة العراقية ... أحاديث وحوارات ، الطبعة الأولى،الأهلية للنشر، عمان، ١٩٩٦ ، ص ٧٧٠

[٢٨] أسامة مخيمر ، المرجع السابق ، ص ١٣٥

[٢٩] أسامة مخيمر ، مرجع سابق ، ص ١٣٥

عسكري عراقي أيًا كان نوعه في تلك المنطقة ، تتغاضى الولايات المتحدة عن اجتياح هذا الشمال من قبل القوات التركية وبحجة مطاردة الأكراد.

لقد تواجدت أجهزة الاستخبارات الأمريكية في شمال العراق بصورة كبيرة وعملت على تنفيذ مخططاتها تجاه العراق ، وبدأت خطواتها تأخذ أبعادًا أخرى في التحرك ، فقامت بالتعاون مع الحزبين الرئيسيين في كردستان ، وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، بإنشاء الكيان الكردي من خلال تأليف حكومة الأكراد ومجلسهم الوطني في شمال العراق عام ١٩٩١م[٣٠]، ثم بدأ الأكراد يطالبون بالفيدرالية بعدما اقرها البرلمان الكردي أواخر عام ١٩٩٢م[٣١].

وفي الواقع أن الولايات المتحدة لا تملك رؤية محددة تجاه الأكراد بسبب تعدد التركيبة الإثنية للعراق وامتداداتها الإقليمية ، فضلا عن الشك في إمكانية العثور على قيادة تكون محل اتفاق ، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة ليس لديها سياسة واضحة تجاه الأكراد بل سياسة لمنع الأكراد من الالتجاء إلى بغداد أو إيران، وحفظ المنطقة الكردية ملتهبة لاستنزاف وإضعاف العراق وشغل الدول المجاورة ، فالوجود الأمريكي في الخليج العربي مسألة حيوية للحفاظ على تدفق النفط[٣٢].

- الصراعات الكردية – الكردية في شمال العراق:

دار الصراع بين الحزبين الرئيسيين في شمال العراق وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، على القوة والنفوذ ، ومن ثم اقتسام الموارد الاقتصادية وتوزيع السلطة السياسية ، وكانت بداية الصراع خلافًا حول جباية الضرائب

[٣٠] جمال عبد الله ، " العراق في ملف السياسة " ، مجلة دراسات عراقية ، بغداد ، العدد ١، ١٩٩٦. ، ص ٨٧.

[٣١] عادل رؤوف ، " قراءة في تجربة المؤتمر الوطني الموحد " ، مجلة دراسات عراقية ، بغداد ، العدد ٣، ١٩٩٧ ، ص ٢٠

[٣٢] احمد يوسف ، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، ا دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥. ص ١٠٣ ،

على الحدود مع تركيا[٣٣]. ولقد تم احتواء الصراع في بدايته بتدخل وسطاء أمريكيين وأتراك بين زعيمي الحزبين المتنافسين ، لكنه ما لبث أن ثار مرّة أخرى ، بسبب توزيع واردات الكمارك التي تزايدت بصورة كبيرة ، وتعود جذور الخلافات بين الحزبين إلى اختلاف وجهات النظر بين زعيمي الحزبين الكرديين في تصور كل منهما لحل المشكلة الكردية ، فضلا عن بروز تنظيمات وحركات كردية جديدة تغذي الساحة الكردية بمزيد من روافد الصراع[٣٤]، ومن هذه الحركات والتنظيمات التي ظهرت، الحركة الإسلامية بكردستان العراق ، والتي تأسست عام ١٩٩٣ ، والتي اصطدمت بحزب الاتحاد الوطني الكردستاني[٣٥]، وكان سبب الصدام هو عدم العدالة في توزيع المساعدات الغربية في شمال العراق ، حيث أدانت الحركة الفساد المستشري في المنظمات الإنسانية غير الحكومية الغربية، وأدى هذا الصدام بنتيجته إلى تشريد ما يقارب ٣٠،٠٠٠ شخص ، ولجوء بعض من أعضاء هذه الحركة إلى إيران[٣٦].

ولقد استعان كل من الحزبين بجهة من اجل مساعدته في حربه ضد الآخر ، حيث استعانت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بالحكومة العراقية عام ١٩٩٦ لاستعادة اربيل من سيطرة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يتعاون مع إيران في تلك الفترة ، بما

---

[٣٣] مارتن فان برونينسن ، الثقافة الكردية والاثنية الكردية في مجموعة مؤلفين ، المجتمع العراقي ...حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات ، الفرات للنشر، الطبعة الأولى ، بغداد، ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٥٩.

([٣٤] احمد قمحة ناجي ،" أكراد العراق ... الواقع والمستقبل " ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام، القاهرة ، العدد١٢٦، ١٩٩٦، ص ١٣٦)

[٣٥] بيتر جي . لامبرت ، الولايات المتحدة والكرد... دراسة حالات عن تعهدات الولايات المتحدة ، ترجمة: مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق ، تقديم ومراجعة د .عبد الفتاح علي البوتاني ، مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق ، الطبعة الأولى ، دهوك : جامعة دهوك ، ٢٠٠٨ ، ص٢٣١.

[٣٦]التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٤.

يؤكد فكرة تلاعب القوى الإقليمية والدولية بالقضية الكردية ومحاولة استغلالها[٣٧]، ولقد حسمت مسألة اربيل لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني وعادت تحت سيطرة الحزب. وبعد اشتداد الصراع بين الحزبين وخشية واشنطن من ازدياد تردي الأوضاع في شمال العراق ، سعت واشنطن للحفاظ على التوازن بين كل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني[٣٨]، ففي ١٧ سبتمبر ١٩٩٨ جاء اتفاق واشنطن الذي وقعه الزعيمان الكرديان ، والذي اتفق فيه الطرفان المتصارعان على تعزيز لجنة التنسيق العليا من اجل تلبية المتطلبات الإنسانية للشعب في إقليم كردستان العراق وضمان التمتع بحقوقهم الإنسانية والسياسية ، وستعمل لجنة التنسيق العليا على تهيئة الأجواء لمصالحة تامة بين الحزبين بما فيها تطبيع الوضع في اربيل والسليمانية ودهوك ، وإعادة تكوين إدارة موحدة ومجلس موحد على أساس نتائج الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٢ ، وستعيد السيطرة التامة على كافة الإيرادات إلى الإدارة الإقليمية ، وستقوم لجنة التنسيق العليا بإبداء المساعدة على إعادة توطين الناس الذين اجبروا على ترك منازلهم في المحافظات الشمالية الثلاث نتيجة للصراع السابق بين الحزبين وإعادة الممتلكات إليهم أو تعويضهم على مافقدوه ، ولقد اتفق الطرفان على توفير المبالغ الكافية بصورة منتظمة ومستمرة للوزارات التي تقدم خدمات عامة وستحول هذه المبالغ من مناطق الحزب الديمقراطي الكردستاني الحالية إلى مناطق حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الحالية ، وذلك بسبب الاختلاف في واردات كل منطقة ، وان لجنة التنسيق العليا وبالتشاور مع وزارتي الضرائب والمالية مسؤولة عن تخصيص الواردات

[٣٧] وفاء لطفي حسين عبد الواحد ، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة(للمنطقة العربية... دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧٩.

[٣٨] غسان المهدي ، " مغزى المصالحة الكردية الأخيرة وإبعادها " ، مجلة شؤون إستراتيجية ،العدد14 ، ١٩٩٨ ، ص١٢١.

على كافة أنحاء الإقليم[٣٩]. وكان واضح من الاتفاق الذي وقعه الطرفان الكرديان بوساطة أمريكية ثلاثة أموروهي[٤٠]:

١ –إن الاتفاق ليس ضد مصلحة أي دولة في المنطقة بل هو اتفاق سياسي ويهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وسيساعد كل الجيران.

٢ –التأكيد على وحدة وتماسك العراق.

٣ –أهمية أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ بشكل جاد ومشترك.

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للحفاظ على الوحدة الكردية واستقرارها في شمال العراق ، وعملت على رعاية الاجتماعات الكردية من اجل الحفاظ على مصلحتها في المنطقة ، فقد شارك الأكراد في صيف ٢٠٠٢ في اجتماع فصائل المعارضة العراقية الذي عقد في الولايات المتحدة وشارك جلال الطالباني عن حزبه – حزب الاتحاد الوطني الكردستاني – وفي نفس الوقت ممثلا عن مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وقام الطالباني بتقديم عرض لوزير الدفاع الأمريكي – دونالد رامسفيلد – بتقديم كافة التسهيلات الضرورية للقوات الأمريكية في حال شنت حربًا ضد العراق من اجل تغيير نظام الحكم فيه [٤١] ، حيث انه وقبيل الحرب بفترة وجيزة وافق الأكراد على أن تتعاون قواتهم من البيشمركة مع القوات المتحالفة في الحرب على العراق ، إلا أن الأكراد رفضوا القيادة الأمريكية المباشرة ، ولقد حقق الأكراد بمساعدة أمريكية ، مكاسب على الأرض ولكنهم أصيبوا بخسائر بشرية ، وجاءت مساعدة الأكراد للولايات المتحدة في حربها نتيجة لِما قدمته الولايات المتحدة من دعم وحماية للأكراد طيلة فترة التسعينيات ، كما

[٣٩] .جريدة الاتحاد، بغداد، العدد ٣٣٥.

[٤٠] عبد العزيز محمد العجمي ، مرجع سابق ، ص ٦٦

[٤١] محمد فوزي ، " الدولة المستقلة حلم لا يزال يراود أكراد العراق " ، صحيفة الأنباء الكويتية ،

طمح الأكراد في تحقيق مكتسبات سياسية [٤٢]، من اجل السيطرة على الأراضي التي يراها الأكراد أنها ملك لهم وقد سلبت منهم في أوقات سابقة[٤٣].

يتضح لنا مما سبق إن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الأكراد بما يتوافق مع أولويات سياستها ، فهي تستخدم الأكراد كورقة لتحقيق مصالحها في المنطقة ، وان واشنطن تستخدم الأكراد كأداة للثواب والعقاب فهي تؤكد على حتمية عدم مساس العراق بحقوق الانسان الكردي في شمال العراق ، وفي ذات الوقت تدين" الإرهاب " الكردي الذي يمس امن تركيا ، وتشدد على أن أي اتفاق للأكراد يمكن أن ترعاه واشنطن يجب أن يكون موافقًا للمصالح التركية.

ثانيا -التدخلات الغربية في المشكلة الكردية:

١ – التدخلات البريطانية–:

في سبتمبر ١٩٦١ كشف عبد الكريم قاسم عن وثائق خطيرة حول دور بعض ضباط المخابرات البريطانية في تحريض الإقطاعيين الأكراد على التمرد على السلطة ، بهدف ممارسة الضغط على العراق في مجال مفاوضات النفط التي كانت جارية آنذاك بين الحكومة العراقية والشركات الأجنبية ، حول مطالب العراق بتأميم ثرواته النفطية ، ومجال مطالبة

[٤٢] لقد حقق الأكراد جملة ة من المكاسب منها ، جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية الثانية بعد العربية ، حق النقض أي السماح لثلاث محافظات بالاعتراض على الدستور لنقضه ، خريطة العراق التي تتصدر مجلس النواب أخذت ثلاثة ألوان الأحمر والأبيض والأخضر تباعًا وهو لون العلم الكردي ، للمزيد انظر : رجائي فايد ، أكراد العراق الطموح ... بين الممكن والمستحيل ، الطبعة الأولى ،) القاهرة : دار الحرية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٥، ص ٣٣١ وما بعدها

[٤٣] جيف سيمونز ، عراق المستقبل : السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط ، ترجمة سعيد العظم، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الساقي ، ٢٠٠٤.

العراق بالكويت ، ولقد أشار عبد الكريم قاسم إلى أن السفارة البريطانية صرفت ما يقارب نصف مليون دينار لتنفيذ سياستها تلك[٤٤].

لقد أثبتت الكثير من الوثائق أن الغالبية العظمى من الأكراد كانت ترغب في أن تكون جزءاً من العراق آنذاك شريطة أن لا يكون ذلك على حساب هويتها القومية وميراثها الثقافي ، إلا انه يبدو أن إخفاق الحكم العربي في فهم طبيعة الحركة القومية الكردية ، وفي إيجاد فهم وطني مشترك بين العرب والأكراد ، قد سهل على بريطانيا العمل على تأجيج المسألة الكردية[٤٥]. ومع العدوان الصهيوني على الأمة العربية في عام ١٩٦٧ ، وازدياد الدور الأمريكي وتراجع الدور البريطاني عن المنطقة في بداية السبعينيات ، اخذ الدور البريطاني في استغلال المسألة الكردية يتراجع دون أن ينقطع ، فقد سجلت الحرب الأمريكية على العراق عام ١٩٩١ ، والمشاركة البريطانية الفعالة فيها ، وما تلاها من أحداث على صعيد المسألة الكردية ، تواجدًا بريطانيًا واضحًا في كردستان العراق ، حيث قامت بريطانيا بدور واضح في إسناد التدخل الأمريكي في شمال العراق ، سواء عبر تقديم الوثائق التاريخية والمعلومات المباشرة عن العراق إلى الحكومة الأمريكية ، أو عن طريق المساهمة العسكرية الفاعلة " البرية والجوية" إلى جانب القوات الأمريكية المرابطة في الأراضي التركية لمراقبة الواقع شبه الانفصالي في كردستان العراق، أو القيام في الكثير من الأحيان باستضافة العديد من اجتماعات المصالحة التي عقدت بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين المتمثلين بالحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني[٤٦].

---

[٤٤] عدنان عبد الجليل الحديثي ، " صدام حسين والمسألة الكردية والحكم الذاتي " ، مجلة شؤون سياسية ، بغداد ، العدده . ١٩٩٥ ، ص ٨٢ ،

[٤٥] سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨– ١٩٧٠ ، :دار اللام ، لندن، ١٩٩٠ ص١٢.

[٤٦] وليد عبد الناصر ، " أكراد العراق وضغط البيئتين الإقليمية والدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ،. ١٢٧، ١٩٩٧ ، ص ٦٢

٢ –التدخلات الفرنسية:

كانت السياسة الفرنسية منذ تولي " ديغول " رئاسة الجمهورية هي الوحيدة من بين باقي الدول الأوربية التي حاولت تبني سياسة توحيد أوربا القادرة على الاستقلال سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا عن قارة أمريكا الشمالية ، وكانت هذه السياسة بحكم خبرتها الاستعمارية بالمنطقة حذرة من المنطق العسكري الصارم للأمريكيين في التعامل مع الدول العربية[٤٧]

ولقد حاولت فرنسا أن تتخذ موقفًا مغايرًا بعض الشئ عن الموقف الأمريكي وخصوصًا بعد حرب الخليج الثانية ، إلا أن سياسة التصعيد تجاه الحرب نقل الموقف الفرنسي إلى الموقف الأمريكي ، إلا أن فرنسا حاولت العودة إلى موقفها المغاير للسياسة الأمريكية خاصً ة بعد استيلاء الشركات الأمريكية والانكليزية على غالبية عقود إعادة اعمار الكويت ، وعقب أزمة الحشود العراقية في أكتوبر ١٩٩٤ على الحدود الكويتية برز الموقف الفرنسي في رفضه استصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بفرض مناطق محظورة على القوات العسكرية العراقية في جنوب العراق[٤٨].

وفيما يتعلق بالمشكلة الكردية فقد لعبت فرنسا دور الوساطة في يونيو ١٩٩٤ بين الحزبين الكرديين الرئيسيين في محاولة منها لإنهاء القتال الدائر بينهما ، وتم التوصل إلى اتفاق في باريس ، إلا أن هذا الاتفاق لم يدم طو يلا ونشب الصراع مرًة أخرى ، ومن أسباب فشل هذا الاتفاق هو انزعاج تركيا من هذا التطور المحتمل خوفًا من آثاره على

[٤٧] سمير أمين ، " بعد حرب الخليج ... الهيمنة الأمريكية إلى أين ؟ " ، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤ .١٩٩٤ ، ص ١٢

[٤٨] السيد عبد المنعم المراكبي ، دول مجلس التعاون الخليجي ، القاهرة :مكتبة مدبولي ، ١٩٩٨،ص ١٢٢.

مشكلتها الكردية ، فأجهض الاتفاق عن طريق إغلاقها للحدود ووقف التجارة مع شمال العراق[٤٩].

وظلت باريس تستقبل مسؤولين أكراد وعراقيين لمناقشة الأوضاع في المنطقة، إلا أن غياب الرئيس " ميتران " عن مسرح السياسة الفرنسية قد أثر على العلاقات الكردية الفرنسية مما أدى إلى تقارب باريس مع بغداد على حساب العلاقات الكردية السابقة مع القادة الأكراد[٥٠] واقتصرت المساعدة الفرنسية للأكراد في صورة مساعدات إنسانية ولم ترقى إلى مساعدات سياسية تمكن الأكراد من الوصول إلى حلمهم في إقامة دولة كردية أو إقامة حكم ذاتي مستقل على أقل تقدير.

٣ –التدخلات الروسية:

لقد أبرمت روسيا عقودًا ضخمة مع العراق في فترة التسعينيات يتم تنفيذها بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنه ، وتسعى روسيا من خلال سياستها تجاه العراق الى المحافظة على وحدة العراق وسلامة أراضيه ، خاصً ة أن شمال العراق منطقة قريبة من الحدود الروسية التي يقطنها العديد من الأكراد ، وان أي عدم استقرار في المنطقة قد يمتد بالضرورة ليطال الحدود الروسية الغربية ، وتبدي روسيا اهتمامًا بالعراق عامة وشماله خاصة ،وهي التي كانت في ظل الاتحاد السوفيتي تقدم دعمًا للأحزاب الكردية والتي تتبنى معظمها الماركسية اللينينية ، وكان الاهتمام الروسي بالمشكلة الكردية ينحصر بتأثيرها على الاستقرار في المنطقة ومحاولة الروس الحد من النفوذ الأمريكي على مقربة من حدودهم[٥١].

[٤٩] السيد عبد المنعم المراكبي ، حرب الخليج الثانية ... ، مرجع سابق ، ص ٩٩

[٥٠] وليد عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص٦٢(

[٥١] .السيد عبد المنعم المراكبي ، حرب الخليج الثانية ... مرجع سابق ، ص ١٠١(

الخاتمة

لقد كان للعامل الخارجي بالغ الأثر على علاقة الإقليم بالمركز لاسيما من خلال ما قدمه من معونات ومساعدات للحركة الكردية من اجل الوقوف بوجه السلطة والمطالبة بالحقوق القومية للشعب الكردي ، وينقسم العامل الخارجي بين العامل الدولي والعامل الإقليمي ، وكان على رأس العامل الخارجي هو التدخل الأمريكي في المسألة الكردية ، حيث ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية الأكراد بالسلاح والدعم المالي من خلال إيران إبان فترة السبعينيات ، وكان هدف الولايات المتحدة من هذا الدعم هو استنزاف العراق ماديا وبشريا والعمل على عدم رجحان الكفة لأية جهة ، وفي فترة التسعينيات سارعت الولايات المتحدة بمساعدة الأكراد بعد نزوحهم نحو الحدود العراقية التركية والعراقية الإيرانية اثر فشل الانتفاضة التي قاموا بها ، واقتصرت هذه المساعدة على الجانب الإنساني فقط ، وبعد فترة تبنت القضية الكردية عندما استصدرت قرار ٦٨٨ من مجلس الأمن والذي يحمي ويحفظ الحقوق الكردية ، ويمنع القوات العراقية أو السلطة العراقية من الوصول إلى المناطق الكردية ، وبالرجوع إلى الدور البريطاني في المسألة الكردية نلاحظ أن بريطانيا قد حذت حذو الولايات المتحدة في تبني القضية الكردية إذ لم تزد على الولايات المتحدة في ذلك ، وذلك بحكم تبعية بريطانيا المطلقة والحليفة الدائمة للولايات المتحدة ، وهذا ما شاهدناه في غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، واتخذت فرنسا موقفًا مغايرًا للموقف الأمريكي تجاه العراق والقضية الكردية لاسيما بعد استيلاء الشركات الأمريكية والإنجليزية على غالبية عقود إعادة اعمار الكويت عقب حرب الخليج الثانية ، وتسعى روسيا إلى المحافظة على وحدة العراق وسلامة أراضيه ، خاصً ة وان شمال العراق منطقة قريبة من الحدود الروسية التي يقطنها العديد من الأكراد.

الاستنتاجات:

١) تعد القضية الكردية من اهم القضايا التي اثرت في بنية الامن الوطني العراقي.

٢) اصبحت القضية الكردية ذريعة تدخل في الشان العراقي على الصعيد الاقليمي والدولي.

٣) تعد ايران من اكثر الدول تدخل في القضية الكردية العراقية.

التوصيات

١- العمل على تعديل الفقرات الدستورية التي تحمل في طياتها نوع من الغموض والتي ساعدت في زيادة ألازمة والمشاكل بين الطرفين.

٢ -إطلاق حوار جدي على مستوى القيادة العليا يشمل جميع الأطراف العربية والتركمانية والكلدانية الآشورية في كركوك ، إضافة إلى الحكومة العراقية.

٣ -اعتماد الحوار وتوافق الآراء أساسًا لحل النزاع في كركوك.

٤ -إعداد الجمهور الكردي لقبول التنازلات الضرورية بشأن كركوك وبشأن المطامح القومية الكردية.